

APR 29 1988

الجمعية العامة
UN/SA COLLECTIONDistr.
GENERALA/43/337
27 April 1988
ARABIC
ORIGINAL : FRENCHالدورة الثالثة والأربعون
البند ٦٤ (ج) من القائمة الأولية*نزع السلاح العام الكامل

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٨ موجهة
إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة من البعثة الدائمة
لفرنسا لدى الأمم المتحدة

تُهدي البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة ، ويشرفها أن تشير إلى مذكرتها A/43/152/Add.1 المؤرخة في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨ التي تنقل رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٨ واردة من نيوزيلندا بشأن التفجيرات النووية التي تكون فرنسا قد أجرتها في موروروا في عام ١٩٨٧ .

وتستدعي هذه الوثيقة الملاحظات التالية من جانب السلطات الفرنسية :

١ - صوّت الوفد الفرنسي ضد اعتماد الجمعية العامة القرار ٢٨/٤٢ جيم يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، وتناول الكلمة في المداولات في اللجنة الأولى ليبيّن بوضوح الأسباب المبدئية لموقفه السلبي . وترد هذه الكلمة في المحضر الحرفي لمداولات اللجنة الأولى في يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ (A/C.1/42/PV.43) ، وهو على النحو التالي :

"أود أن أعلن التصويت السلبي للوفد الفرنسي على مشاريع القرارات A/C.1/42/L.9 و L.29 و L.38 و L.77 المتعلقة بالتجارب النووية . وفي رأينا أن هذه النصوص المختلفة لا تتجلى فيها معالجة ملائمة لمسألة التجارب النووية . إن حظر التجارب النووية يجب أن يكون جزءاً من عملية فعالة لنزع

السلاح النووي ، وهو ما نصّت عليه بالفعل الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت عام ١٩٧٨ . ولن يحدث هذا إلا إذا أحرز تقدم في مجال نزع السلاح النووي ودون تهديد أسس الأمن الدولي بالخطر . ومن ثم فإن حظر التجارب النووية لا يمكن أن يعتبر شرطا مسبقا ولا أمرا له الأولوية في سياق التخفيض الكبير للترسانات النووية للدول التي تمتلك أضخم الترسانات . ومن هنا فإن فرنسا ستحتفظ بقوتها الرادعة في أدنى المستويات اللازمة للحفاظ على أمنها " .

٢ - وبالإضافة إلى ذلك ، وفيما يتعلق بالمعلومات التي نقلتها نيوزيلندا عن التفجيرات النووية التي تكون قد حدثت في موروروا في عام ١٩٨٧ ، والتي يبين هذا البلد تواريخها ، وتوقيتها وقواتها ، فإن فرنسا تُبدي تحفظا عاما بشأن أية معلومات من هذا القبيل .

وفعلا ، وسواء تعلق الأمر بالتجارب الفرنسية أو بتجارب دول نووية أخرى ، لا يمكن بأي حال من الأحوال ضمان مصداقية المعلومات التي تقدمها بلدان أخرى أو معاهد بحث متخصصة ، وينبغي أن تشير على عكس ذلك شكوكا بالغة الجدية في المجتمع الدولي .

وتطلب البعثة الدائمة لفرنسا تعميم هذه المذكرة الشفوية على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمفتها وشيقة من وشائق الجمعية العامة تحت البند ٦٤ (ج) من القائمة الأولى .
